



سياسة المدن الجديدة في الجزائر ومشكلاتها

The politics of the new cities in Algeria and its problems

ريمت زنانرة

جامعة محمد الصديق بن يحيى (الجزائر)

rimazenanera@yahoo.com

سهام وناسي*

جامعة باتنة 1 (الجزائر)

Sihem.ouanassi@univ-batna.dz

المعلومات المقال	المخلص:
تاريخ الارسل: 20 ديسمبر 2021	تعتبر المدن الجديدة من أهم معالم التجدد في أنماط العمران الحضري في الجزائر وبديلاً مثل للتخفيف من ضغوط المدن الكبرى، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على عوامل نشأة المدن الجديدة في الجزائر، السياسة المنتهجة لها، لرصد أهم المشكلات في عدد من المدن الجديدة الجزائرية انطلاقاً من مشكلات في التكيف الاجتماعي والثقافي والتي كانت نتاجاً لسياسة جمع فئات اجتماعية ذات مستويات وخلفيات مختلفة في مكان واحد والتي بدورها أفرزت مشكلات أخرى فضلاً عن عدم كفاية الخدمات ونقص في المرافق وإغفال عناصر أساسية في تخطيط وهيكلتها الحضري مما أدى إلى خلل في الدور الوظيفي المنوط بها.
تاريخ القبول: 26 جانفي 2022	
الكلمات المفتاحية: ✓ سياسة المدن الجديدة: ✓ مشكلات المدن الجديدة: ✓ الجزائر:	
Article info	Abstract :
Received 20December2021 accepted 26 January 2022	New cities are considered one of the most important features of renewal in urban patterns in Algeria and an alternative to relieving the pressures of major cities. Problems in social and cultural adjustment, which were the result of the policy of gathering social groups of different levels and backgrounds in one place, which seemed to have resulted in other problems, as well as insufficient services, lack of facilities, and omission of basic elements in planning and structuring its urban space, which led to a defect in the functional role entrusted to it.
Keywords: ✓ New city politics: ✓ New cities problems: ✓ Algeria :	

مقدمة:

لأسباب حضرية إدارية تمويلية فمنها ما يتعلق بحجم المدن وتوضعها، التهيئة الداخلية، نوع السكن السائد، طبيعة صاحب المشروع والتمويل... الخ.

تذهب مريم مصطفى وعبد الله محمد في تعريفهما للمدينة الجديدة من خلال تعريفهما للمجتمع الجديد والذي هو مجتمع له مقومات المجتمع القديم م حيث بناء النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسة اللازمة لبقائه، أنشئ من خلال إرادة سياسية مخططة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وللتغلب على المشاكل التي طرحها المجتمع القديم (مصطفى، عبد الرحمان، 2001، ص50) والمدن الجديدة بالمفهوم المعاصر لا تقتصر على إنشاء مرقد للسكان فقط، بقدر ما يشترط في مخططاتها العمرانية أن تتوفر جميع الهياكل الأساسية والتجهيزات التجارية والاجتماعية والثقافية والإدارية الضرورية، زيادة على تواجد المؤسسات الاقتصادية التي تضمن لها نوع من الاستقلالية (تيجاني، 2000، ص74).

ويعرفها المشرع الجزائري وفق القانون 02-08 المؤرخ في 8 ماي 202 والمعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتجهيزها في مادته الثانية المدينة الجديدة على أنها "كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة أنوية سكنية موجودة وتشكل المدن الجديدة مراكز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما يوفر من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2002)

وتعرف كذلك بأنها كل مدينة غير مخططة ولكنها مبرجة وتم تصوير إنشائها والتفكير فيها والرغبة فيها ضمن إطار السياسة الجهوية كمدينة وهي تجسد إدارة التهيئة العمرانية وتتميز ضمن إطار متجدد لتنظم العمراني (رحماني، 1995، ص259) لذلك فهي المكان الذي يضم كل الوظائف الحضرية لتشكيل مركز حياتي متمتع وتكون المدن الجديدة مكتفية من حيث فرص العمالة الإسكان والخدمات التي تضم مختلف التجهيزات والأنشطة.

المدن الجديدة هي شكل من أشكال التنظيم المكاني الذي طبقته الكثير من أقطار العالم سواء المتطورة أو النامية، وهي من البنى الارتكازية الاقتصادية الأمثل للمشاريع التوسعية الجديدة من المدن القائمة، ويتم تبني هذا الأسلوب لاختلال التدرج الهجري لشبكة المدن والنظام الحضري، اختلال التوازن المكاني المتوازن للسكان وكثافتهم، استغلال الموارد الاقتصادية إضافة إلى مبررات أخرى، والجزائر كغيرها من الدول تشهد تضخما واختلالات حضرية خاصّة في المدن الكبرى فكان البديل الأمثل هو الاتجاه إلى سياسة المدن الجديدة لمعالجة المشكلات والاختلالات الحضرية، إلا أنه ومن خلال واقع المجتمعات في مجالها الجديد هناك مشكلات ونقائص تتطلب إعادة النظر وعلى مستويات عدة، لذلك تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على عوامل إقامة المدن الجديدة في الجزائر، سياسة المدن الجديدة في الجزائر من خلال التصنيف والوظائف ومؤسسات التسيير، ورصد لأهم المشكلات التي تعاني منها هذه الأخيرة انطلاقا من واقع بعض المدن الجديدة الجزائرية، لذلك وفي ضوء ماسبق نطرح الإشكال التالي: ما هي السياسة المنتهجة للمدن الجديدة في الجزائر؟ وما هي عوامل إقامتها؟ وما هي المشكلات التي يعاني منها مجتمعاتها انطلاقا من واقع بعض المدن الجديدة الجزائرية؟

وللإجابة على هذا الإشكال تم تقسيم الورقة البحثية إلى: مفهوم المدن الجديدة ونظريات تخطيط المدن، عوامل إقامة المدن الجديدة في الجزائر، سياسة المدن الجديدة في الجزائر، مشكلات المدن الجديدة في الجزائر.

1. مفهوم المدن الجديدة

استخدمت عدة مصطلحات لوصف المجتمعات العمرانية الجديدة مثل Les villes Nouvelles, New city, New town وغيرها ويستعمل مصطلح المدن الجديدة في تعريف العديد من المجتمعات التي تختلف عن بعضها من ناحية الأهداف والوظيفة والحجم (كتاف، 2013، ص16)، ويختلف مفهوم المدن الجديدة من بلد لآخر ويعود ذلك

2. نظريات تخطيط المدن

تمثل بريطانيا البلد الذي أنشئت فيه المدن الجديدة وتأثرت بهذه التجربة مختلف دول العالم والتجربة في الأقطار الرأسمالية تتضمن مدن الحدائق، مدن الشركات، مدن التوابع والمدن المستقلة (العزاوي، 2016، ص 126-127)، إضافة إلى نظريات أخرى الأماكن المركزية، المدن العائمة... الخ لذلك سوف نتطرق في هذا العنصر وبإيجاز إلى أهم نظريات تخطيط المدن النظرية الخطية ومدن الحدائق والمدن التوابع وهي كالآتي:

النظرية الخطية "لـ سوريا ماتا": تقوم هذه النظرية على فكرة التوزيع الخطي في تخطيط المدن الجديدة، وتتلخص في أن المدينة غير متمركزة في موقع معين مما يجنبها المشاكل التي تظهر في المدن المركزية حيث يتم إنشاء التجمعات السكنية والمصانع على جانبي الطريق الرئيسي للمواصلات وتمتد إلى مسافات طويلة، ويتم ربط التجمعات السكنية بالطبيعية بشكل مثالي (حيدر، 2021).

نظرية المدن التوابع "لـ أورلوفرادنج": تقوم هذه النظرية على أساس تكوين خلايا عمرانية متباعدة يرتبط بينهما مركز كبير، وقد ترتبط الخلايا بمجموعة أكبر منها قبل اتصالها بالمركز، أو يكون اتصالها به مباشرة <http://www.b-sociology.com>، والمدن الجديدة التابعة تكون ذات نطاق تأثير المدينة الأم تبعد عنها بحوالي 25 إلى 50 كلم وتستفيد من البنية الأساسية والقاعدة الاقتصادية المتوفرة وتقوم بدور تخفيف الضغط عن المدينة التي تنتمي إليها كما تستوعب جزءا من الفائض السكاني (الحوات، 1990، ص 76)

نظرية المدن الحدائقية "لـ إيزر هوارد": المدن الحدائقية هي التي تخطط للحياة الصحية والعمل معا، وتكون كبيرة الحجم بدرجة كافية وتحاط بشريط أخضر من المناطق الزراعية، حيث تكون البلدية هي المشرفة على ملكية الأرض لتجنب المضاربة، ضرورة وجود حزام أخضر يحيط بالمدينة لتفادي التحامها بالمدين الأخرى، وتوسع المدينة الحدائقية يكون عن طريق إنشاء مدينة حدائقية أخرى مرتبطة بها عن طريق السكك الحديدية. (عيفي، 2016، ص 33، 36).

3. عوامل إقامة المدن الجديدة في الجزائر

1.3 العوامل الطبيعية والبيئية:

تعتبر أحد الدوافع الكامنة وراء ظهور المدن الجديدة، إذ تتميز المدن الجديدة بخصائصها وملامحها العمرانية المتميزة وبعدها البيئي المتمثل في حزام أخضر يحيط بها، بالإضافة إلى تواجد مساحات خضراء بداخلها واتسامها بانخفاض الكثافة السكانية وهذا ما من شأنه أن يوفر بيئة صحية وأمن صحي لسكانها عكس المدن الكبرى (الرواص، النادي، 2020، ص 320)، وقد تسبب التعامل السلبي مع البيئة إلى تدهور نوعية البيئة الحضرية فقد انتشر التلوث بكل أشكاله «التلوث بالنفايات الصلبة، والتلوث بالدخان المنبعث من السيارات، التلوث البصري بالبنائيات غير المكتملة والفوضوية، نقص المساحات الخضراء أو انعدامها في بعض البيئات الحضرية، أزمة خانقة في النقل كلها أسباب ودوافع لإقامة المدن الجديدة لتخفيف من حدة الضغط على المدن الكبرى من جهة ولاستيعاب الكثافة السكانية الزائدة عن طاقة هذه المدن من جهة أخرى.

كما تتأثر المدن بالأخطار الناتجة عن الظواهر الطبيعية كالزلازل والفيضانات والتي قد تسبب مشكلات غير متوقعة كزلازل بومرداس 2003 وفيضانات باب الواد 2001 وفيضانات غرداية 2008 والتي أدت إلى هشاشة النسيج الحضري لمدن (كتاف، 2013، ص 23) لذلك تظهر الحاجة الملحة لإنشاء المدن الجديدة، ولتوفير بيئة حضرية وصحية توفر لسكانها مؤشرات الأمن الصحي اتجهت الكثير من دول العالم إلى إنشاء مدن جديدة وذلك لتحقيق التنمية المستدامة، وفي ظل التطورات الدولية في مجال تهيئة الإقليم تبنت الجزائر فكرة التنمية المستدامة وذلك لتحقيق عدة أهداف منها السيطرة على المشاكل البيئية وعدم الإخلال بالتوازن البيئي عن طريق تنظيم النمو الديمغرافي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والتي نصت عليها المادة 08 من القانون 06/06 كما يلي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2006):

- المحافظة على البيئة الطبيعية والثقافية وهذا بالمحافظة على عناصر البيئة.

وتصحيح الاختلالات الحضرية كالتحكم في التوسع غير المنظم في المناطق الحضرية على حساب الأراضي الفلاحية، والتحكم في امتداد المدن والتنظيم العمراني وإعادة التوازن للتوزيع العادل للسكان.

إن التغيرات الحادثة على التركيبة الاجتماعية، والتزايد السكاني السريع والهجرة الريفية المتنامية وما يرافقها من مشاكل في التكيف الاكتظاظ في المساكن اختناق حركة المرور والانحرافات الأمر الذي أدى بالمدينة إلى أن أصبحت مرتعا للجريمة والانحراف والتطرف، فضلا عن مشكلات الإسكان الأحياء الفوضوية والقصدية وانعدام الخدمات والصرف الصحي، تدني الخدمات الصحية والترفيهية مشكلات التلوث البيئي وبكل أشكاله خاصة التلوث بالنفايات والضوضاء فعندما بدأت المشكلات تظهر في المدن الكبرى خاصة قسنطينة العاصمة، عنابة وهران، الأمر الذي أدى إلى اتجاه الدولة إلى تبني سياسة إنشاء المدن الجديدة (رشيدي، فلاح، 2020، ص 144) للتخفيف من حدة هذه المشكلات.

3.3 الأسباب الاقتصادية:

هناك بعض الأقاليم التي تتوفر فيها الموارد الطبيعية والإمكانيات لإقامة مدن جديدة في هذه المناطق، الأمر الذي يسمح باستغلال هذه الموارد والإمكانيات بصورة اقتصادية وتصبح بذلك هذه الأقاليم توفر بيئة مناسبة للتنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف المجتمع (فهيمي، 2005، ص 26) فمن خلال تنمية وتطوير مناطق معينة باستغلال قدراتها الاقتصادية والبشرية المتاحة، وتحقيق التوزيع المتوازن للصناعة والاستثمارات على مختلف الأقاليم في الدولة، وتشجيع التنمية الاقتصادية وخلق فرص جديدة للاستثمار عن طريق جذب القطاع الخاص وذلك بإقامة مدن صناعية تستقطب الصناعات باختلاف أنواعها، وخلق فرص عمل جديدة عن طريق تنويع الوظائف والنشاطات الاقتصادية مما يؤدي إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية خاصة في الأقاليم التي تمتلك موارد وثروات غير مستغلة.

-الحرص على الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية من أجل الحفاظ على هذه الموارد والثروات الطبيعية تسيير عقلاني ورشيد في استغلالها بالمحافظة عليها للأجيال القادمة.

-إقامة مدن صديقة للبيئة كعلاج لمشكلات التلوث الحائقة بالمدن الكبرى.

2.3 العوامل السوسيو حضرية:

تختلف دوافع وأسباب إنشاء المدن من قطر إلى آخر لكنها وجميعها تصب في بوتقة واحدة وهي معالجة مشكلة التكس الحضري في المدن الكبرى، حيث تعدّ المدينة الجديدة الوسيلة التي يلجأ إليها المخططون إيجاد حل ديمغرافي لمشاكل المدن الكبرى (عثمان، 2009، ص 259)، وكما تهدف إلى معالجة الإشكاليات الحضرية في المدن الكبرى كالهجرة الريفية، والنمو السكاني، والتخفيف من حدة الفقر الحضري وإعادة الهيكلة المجالية، والتخفيف من حدة مشاكل الإسكان، وحل مشاكل النقل الحضري وتعزيز الدينامية الوظيفية للأقطاب الحضرية (الرواص، النادي، 2020، ص 320).

إن إنشاء المدن الجديدة في الجزائر وهيئتها يندرج ضمن السياسة الوطنية الرامي إلى تهيئة الإقليم وتنميته تنمية مستدامة، وذلك من أجل إعادة توازن البيئة العمرانية من جهة وإعادة توزيع السكان من جهة ثانية مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل منطقة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2006).

كما يمثل إنشاء المدن الجديدة في الجزائر المحور الأساسي لتحقيق التوازن والانسجام في المنظمة الحضرية الوطنية، وهي وحدها القادرة على إزالة الاختلالات الوظيفية داخل المدن باعتبارها نمطا من أنماط التنظيم المجالي، وهي إحدى الركائز التي تساعد على فك الخناق على المدن الكبرى، وإن كانت المشكلات تكاد تكون ذاتها في المدن الجزائرية، مع العمل على تحقيق لا مركزية الأنشطة والسكن انطلاقا من الشمال، وإزالة التهديدات الناجمة عن البناء الفوضوي المتفشي الذي يشوه المدينة ومحاولة التحكم فيه وتوجيهه (رحماني، 1995، ص 264) والتحكم في عمليات التوسع العمراني وجعلها منظمة

4.3 الأسباب السياسية: والمقصود بها قيام المدن الجديدة لأسباب تتعلق بإستراتيجية الدولة من الناحية السياسية والعسكرية (عمر حمادة، 2001، ص23) وخلق عاصمة إدارية أو اقتصادية للدولة أو الإقليم لأداء الوظائف السياسية والتنموية بعد تضخم العاصمة الأم.

4. سياسة المدن الجديدة في الجزائر

تبنت الدولة الجزائرية سياسية المدن الجديدة في إطار السياسة العامة للتهيئة العمرانية من خلال المخطط الوطني للتهيئة العمرانية "SNAT2025" والذي تمت مراجعته نظرا للتأخر في الشروع في تنفيذه ليعوض ويطبق بدله المخطط الوطني للتهيئة العمرانية "SNAT2030" وقد أبقى على نفس المحاور الأساسية والتي شملت: (رحامي، 1995، ص260)

- تحقيق توازن الشبكة الحضرية عبر كامل التراب الوطني، معالجة الاختلالات الموجودة بين الشمال والجنوب بتوجيه التحضر نحو مجالات جديدة بالجنوب ومن ثم تخفيف ثقل التحضر بالشمال لاسيما على الشريط الساحلي.

- توسيع البنية الحضرية لسكان المناطق الحضرية بدلا من اعتماد التعمير على خيارات التوسع الحضري نحو ضواحي المدن وما ينجر عنه من سوء تسيير واستهلاك للأراضي الفلاحية ذات الجودة العالية.

وعليه فقد تضمن المخطط الوطني للتهيئة العمرانية إنشاء مدن جديدة بالهضاب العليا كمناطق داخلية والجنوب الشاسع، وفي هذا الصدد برجت 17 مدينة جديدة، حيث تخضع المدن الجديدة لقانون رقم 08/02 المؤرخ في 2002/05/08 والمتضمن شروط إنشاء المدن الجديدة، ومعظم هذه المدن الجديدة سواء التي تم التفكير في إنشائها أو التي تم تشييدها فعليا كان الهدف الرئيسي منها محاولة خلق توازن في الشبكة الحضرية، وتخفيف الضغط على المدن الكبرى واستيعاب الفائض السكاني، وتوجيه النمو العمراني خارج مدن الساحل وتوفير السكن الحضري والقضاء على الأحياء القصديرية، وبعث التنمية الاقتصادية في مدن الهضاب العليا ومدن الجنوب (achaibou younsi, 2009, p58)، ويمكن إجمال

سياسة المدن الجديدة التابعة بالجزائر في إطار سياسة التخطيط الإقليمي أين عمدت الدولة الجزائرية إلى انتهاج هذه السياسية، والتي تتضمن ضرورة إنشاء أقطاب نمو جديدة من شأنها التقليل من ضغط النمو الحضري الزائد على المدن المركزية من خلال التركيز على النقاط التالية (http://www.tele-ens_univkhenchela.dz):

- تحديد ملامح التوسعات والامتدادات الحضرية بوضع مخططات عمرانية متناسقة في إطار التنمية الحضرية المستدامة.
- القضاء على مختلف أشكال النمو العمراني الفوضوي والعشوائي الذي شوه مرفولوجية المدن الجزائرية لأبعد الحدود.
- توفير نمط عيش لائق لسكان المدن من خلال مضاعفة الحصص السكنية والقضاء على السكنات الهشة والقصديرية.
- العمل على التوزيع العادل للخدمات الحضرية والتجهيزات الاجتماعية والتي كانت تتركز بالمراكز الحضرية الكبرى وتقتصر عليها.

- توفير المحيط الأخضر اللازم وفق المعايير الدولية المتاحة لكل فرد، خاصة بعدما اكتسحت الكتل الإسمنتية لمجال المدينة.

أما عن تخطيط المدن الجديدة فهو أكثر مرونة من إعادة تخطيط المدن القائمة نتيجة إمكانية تجاوز سلبيات هذه الأخيرة عند وضع التصاميم وفق أسس علمية حديثة، واستخدام كل التقنيات والعولمة التكنولوجية في خدمة وتنفيذ تلك المخططات خاصة عندما يتمتع موضع المدينة الجديدة بمرونة عالية في الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية (جابر، 2003، ص335)

ولتخطيط المدن الجديدة هناك عدّة ضوابط ومعايير قائمة على أسس علمية وهي كالاتي (أنصر، عكيل، 2003، ص130، 117):

- أن تكون مساحة الأرض كافية لتلبية الحاجة السكانية المخطط لها حاليا ومستقبلا، ووجود موارد طبيعية لبناء المدينة الجديدة للتقليل من التكاليف أيضا توفير الأنشطة التي من شأنها خلق فرص عمل لسكان المدينة وتشجيعهم على الاستقرار في المدن الجديدة.

للضغط السكاني الكبير حاليا والزيادة المتوقعة مستقبلا، فهي تضم جيوب زلزالية واسعة ومرتفعات جبلية محصورة ومكتظة سكانيا، مواقع ساحلية صعبة المسالك ومناطق سياحية يجب الحفاظ عليها ومناطق فلاحية لا بد من حمايتها، والهدف من إنشاء هذه الأخيرة هو امتصاص النمو الحضري للحد من البناء الفوضوي (كتاف، 2013، ص47).

وكان الطوق الأول يتمثل في إنشاء أربع مدن جديدة العفرون بوينان الناصرية، المعاملة حول المساحة المحيطة بمدينة الجزائر "ولاية الجزائر تيبازة، وبومرداس والبليدة" وذلك لتخفيف من حدة الضغط السكاني، كما تشكل هذه المدن الجديدة أقطاب حضرية تضم وظائف وخدمات ذات مستوى عالي وكل منها لديها وظيفة مهيمنة.

- مدينة المعاملة "سيدي عبد الله مدينة علمية طبية تختص بالوظائف الجامعية والبحث المتصلة بالطب والصيدلة وتضم هياكل صناعية خاصة بصناعة الأدوية والأدوات الطبية "ولاية تيبازة 800 هكتار 100.000 نسمة".

- مدينة العفرون وظائف راعية وصناعية "ولاية البليدة 100 هكتار 125000 نسمة".

- مدينة بوينان فجاءت لتحقيق أهداف ووظائف رياضية وترفيهية راحة تسلية "ولاية البليدة، 350 هكتار 45000 نسمة".

- مدينة الناصرية وظيفتها صناعية ولاية بومرداس 700 هكتار، 56000 نسمة، وربطها بالقاعدة الصناعية لكل من ولايتي تيزي وزو، بومرداس والميناء المستقبلي لمدينة دلس.

أما مدن الطوق الثاني الذي يعرف بطوق منطقة وسط الشمال خارج المدينة الكبرى ويشمل الولايات الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية يتميز بنمو اجتماعي واقتصادي ضعيف، فسيعاد هيكلتها في إطار هذه السياسة لخلق التوازن عبر المجال الوطني عامة والقسم الشمالي خاصة، وذلك بتثيت السكان في مجالاتهم من جهة وإعادة توجيه جزء من سكان النطاق المدني العاصمة من الحزام الأول نحوها من جهة أخرى.

- وجود شبكة طرق تؤمن الاتصال بالمدن والمناطق المجاورة، مع الأخذ بعين الاعتبار إنشاء طرق دائرية حول المدن الجديدة للمرور الخارجي العابر وعدم اختراقه للمدينة لتجنب الضوضاء والتلوث البيئي، وإعداد التصاميم بشكل ينسجم مع الظروف المناخية السائدة وطبيعة الموقع الجغرافي، كما يجب تخطيط المناطق الصناعية، وكذا المرافق ذات الأثر البيئي السلبي كمحطات معالجة المياه الصرف الصحي والنفايات بأنواعها المختلفة في أماكن بعيدة عن الاستعمالات السكنية، ويفضل أن تكون بأطراف المدينة باتجاه معاكس لاتجاه الرياح السائدة وبما لا يعيق التوسع المستقبلي للمدينة ويشكل يخدم سكان المدينة مع ترك مناطق خضراء عازلة بينها وبين الاستعمالات الأخرى.

- التوزيع المتجانس للمراكز الإدارية والخدمات بما يساعد على أداء دورها الوظيفي، وعدم وجودها قرب المراكز التجارية لتجنب الازدحام المروري، وتخطيط مركز المدينة بكفاءة تحقق خدمة كافة السكان مع توفير المساحات الخضراء ومواقف السيارات، ويفضل إحاطته بالأنشطة لفصل المركز عن المناطق السكنية للمحافظة على خصوصيتها وهدوئها، والقيام بعملية تدوير مياه الصرف الصحي والأمطار بعد معالجتها والاستفادة منها لري المزارع والمناطق الخضراء.

4. 1 تصنيفات المدن الجديدة في الجزائر وظائفها:

تستند استراتيجية التخطيط والتنمية الحضرية في الجزائر على إنشاء مدن جديدة وتحديد مواقعها ووظائفها في الهضاب العليا والجنوب وبصفة استثنائية في المناطق الشمالية للتخفيف من حدة الضغط على المدن الكبرى وذلك كما يلي:

مدن الطوق الأول والثاني:

وتشمل مدن الطوق الأول والثاني وهدفها التحكم في التوسع الحضري وتوجيه النمو العمراني لمدينة الجزائر، وكذلك المناطق الشمالية فمدن الطوق الأول تعرف بالمدن التابعة وهي تجمعات واقفة في نطاق تأثير العاصمة تتبع المدينة الأم اقتصاديا، ويتم إنشاؤها في مناطق غير مركزة عمرانيا، خاصة أن قدرات المنطقة الشمالية من البلاد تبدو محدودة بشكل كبير، فبالإضافة

الهيئات أنشئت لتحقيق أهداف محددة في إطار نظام متكامل (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2002) فالأهداف الخاصة ببيئة المدينة ومهامها هي كالآتي:

- إعداد وإدارة أعمال الدراسة والإنجاز.
- إنجاز عمليات المنشآت الأساسية لحساب الدولة بصفتها صاحبة المشروع.
- القيام بالأعمال العقارية وجميع عمليات التنسيق والتسيير والترفيه والتجارية الضرورية لإنجاز المدينة الجديدة .
- تحديد مخطط تمويل سنوي يشمل جميع التخصيصات والمشاريع.

فمن الناحية التنظيمية والتقنية نجد أن هذا القانون نص على إنشاء مخطط يسمى مخطط تهيئة المدينة الجديدة، ويخضع هذا المخطط إلى كل العمليات التنظيمية برنامج الأعمال العقارية بموضع المدينة الجديدة، وذات المدى القصير والمتوسط والبعيد، كما فتح أبواب مشاركة مالكي العقارات الواقعة داخل المدينة الجديدة في جهود تهيئتها وترقيتها بإقامة مشاريع خاصة ملزمة في إطار مخطط تهيئة المدينة الجديدة .

أما المرصد الوطني للمدينة الوطني للمدينة فهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمدينة، وعليه فهناك هيئات تسيير المدن في القانون الجزائري وهي: (جبري، 2019، ص 97، 95):

- مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري خاصة بالقانون التجاري.
- مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري خاصة لازدواجية القاعدة القانونية.
- مؤسسات ذات طابع إداري خاصة بالقانون الإداري، كما تتمتع هيئات تسيير المدن الجديدة بالاستقلالية في الجانب المادي والعضوي
- وتحدد المادة 26 من المرصد الوطني للمدينة اختصاصاته في الآتي (المادة 26 من القانون التوجيهي 06/06):
- متابعة تطبيق سياسة المدينة.

المدن الجديدة من الطوق الثالث: تتمثل في إنشاء أربع مدن جديدة في الهضاب العليا وتتمثل في العريشة، واد الطويل، بوغزول وبئر العاتر، ويتم تطوير المراكز الريفية الموجودة بهذه الأقطاب الثلاث لكي تسمح باستقبال التجهيزات المهيكلية وبرامج سكن موجهة لفئة العمال الشباب، وهو ما جاء في المشروع الكبير للهضاب العليا (Remy, 1992, p79)، كما أن هذه الأقطاب تنظم انطلاقا من مناطق أنشطة لكي تتمثل وحدات صناعية صغيرة ومتوسطة في مجال الفلاحة الغذائية لأنشطة شبه فلاحية، الصيانة، سلسلة التبريد، مواد البناء، الصناعة التقليدية والخدمات وذلك حسب نظرة التكامل مع النسيج الصناعي الشمالي (Deutsch, 1997, p25).

المدن الجديدة من الطوق الرابع: تتمثل في خلق مراكز حضرية جديدة في الجنوب بهدف خلق استقرار السكان والحد من الهجرة إلى الشمال، وتدعيم دور بعض المراكز الحضرية تعين صالح وكعين صالح وتمنراست لتلعب دورا في الترابط المغاربي الإفريقي، وهناك نماذج من مدن جديدة جزائرية منها مدن جديدة بمدينة قسنطينة وأخرى بالجنوب مدينة حاسي مسعود الجديدة (كسيرة، 2004، ص 117)

4. 2 هيئات تسيير المدن الجديدة في الجزائر:

لتسيير المدن الجديدة تأخذ كل دولة بالنظام الذي يتناسب مع بنائها ونظامها السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي، والجزائر أخذت بالأسلوب المركزي حيث تقع مسؤولية إنشاء المدن وتسميتها على عاتق جهاز مركزي يقوم بالإشراف والرقابة وفي إطار مخطط وطني وعند اكتمال المدن تنقل مسؤولية إدارتها إلى الجهات الإقليمية (جبري، 2019، ص 92).

ولتسيير المدن الجديدة فقد نص القانون 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وهيئتها في المادة 7 منه على «تؤسس كل مدينة جديدة هيئة تسمى هيئة المدينة الجديدة»، ولذلك فلكل مدينة جديدة هيئة خاصة بها، وقد نص القانون 06-06 المتضمن للقانون التوجيهي للمدينة في مادته 26 على «أن ينشئ مرصد للمدينة يدعى المرصد الوطني» وهذه

فعالية المجتمعات الحضرية الجديدة (عوفي، روابح، 2019، ص 69،80)

فالمدينة حسب برك هي فضاء للتوترات الاجتماعية تعمل بشكل مستمر على إعادة تشكيل وتحويل الهويات الاجتماعية فيها (ادريس، 2016-2017، ص72)، حيث تخلف عملية الانتقال الأفراد إلى مجتمع جديد الكثير من المشاكل وعدم الاستقرار فسكان المدينة الجديدة ماسينيسا بقسنطينة جمع بين سكان الأحياء الشعبية والأكوخ القصديري، والأحياء العصرية المعروفة بسكان الضيق ووحدت بينهم، وهذا ما يعكس الاختلاف والتمايز في خلفياتهم الاجتماعية والثقافية وطغيان العروشية بالمدينة (بغريش، مسلمي، 2019، ص31).

فالمدينة بما أنها مكان للاستقطاب الاقتصادي، والاختلاط الثقافي والاجتماعي والإيديولوجي وكونها معرضة إلى التغير الاجتماعي السريع بسبب وسائل الاتصال الموجودة فيها، وهذا ما جعلها تمارس تأثير كبيراً على القيم والثقافات الموجودة فيها وبذلك تتحول المدينة ببعديها الزماني والمكاني إلى موضوع لصراع مختلف الفاعلين الحاملين لقيم وإيديولوجيات مختلفة، وذلك قصد امتلاك واحتلال أهم الفضاءات الإستراتيجية التي تمكنهم من فرض منطقهم الخاص ونشر قيمهم وأفكارهم (ادريس، 2016-2017، ص72-73)، كما يؤكد هالبرواتش Halbwachs أنه عندما تشغل جماعة فضاء ما فإنها تحوله إلى الصورة التي تتوافق مع معتقداتهم وقيمهم، ولكن في نفس الوقت توضح الجماعة لتأثير العناصر المادية التي تقاوم التغير في ذلك المكان (dris, 2001, p232) حيث يسمح التفاعل الاجتماعي في تشكيل المجالات على مستوى النسيج العمراني للفرد باكتشاف نفسه من خلال العوالم الاجتماعية التي ينتمي إليها، إضافة إلى ما يخلفه التفاعل من فئات وخلفيات مختلفة من علاقات حميمة تسهم في إحداث تغييرات إيجابية في المواقف، كما وقد تؤدي البيئة العمرانية الجديدة إلى إحداث شرح في العلاقة الاجتماعية، مما يؤثر سلباً في التواصل والتفاعل الاجتماعي (ديب، 2009، ص451، 450) ونظراً لأن غالبية سكان المدن المعاصرة هم مهاجرون من مناطق

- إعداد دراسات حول تطور المدن في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم.

- إعداد مدونة المدن وضبطها.

- اقتراح كل التدابير التي من شأنها ترقية السياسة الوطنية للمدينة على الحكومة.

- المساهمة في ترقية التعاون الدولي في ميدان المدينة.

- متابعة كل إجراء تقرره الحكومة في ترقية سياسة وطنية للمدينة.

الملاحظ من هذه الاختصاصات أنها متباينة عن اختصاصات المدينة وهي على مستوى آخر، وبالتالي الاختلاف واضح وجود هيئتين مختلفتين على مستويين باختصاصات متباينة في نفس المجال "المدينة" وهو مجال واضح ومحدد يحتاج إلى رؤية واضحة وأهداف محددة.

5. مشكلات المدن الجديدة بالجزائر:

تعاين المدن الجديدة انطلافاً من واقع بعض من المدن الجديدة الجزائرية من مشكلات عديدة تمس عدّة جوانب أبرزها ما يلي:

5.1 مشكلة التكيف الاجتماعي والثقافي في المدن الجديدة:

تعتبر مشكلة التكيف مع ظروف البيئة والمجتمع الجديد هي مشكلة يعاني منها المهاجرين سواء من بلد إلى آخر، أو الهجرة الريفية إلى المدن وصعوبة التكيف والتوافق لاختلاف المرجعية الثقافية والاجتماعية والبيئة الايكولوجية من جهة أخرى، وهي مشكلة مطروحة لدى سكان المدن الجديدة، فالأسرة عندما تغادر المجتمع الأصلي إلى المدينة الجديدة، فإن ذلك يتطلب إقامة علاقات اجتماعية جديدة وعديدة تختلف عما كانت عنه في مجتمعها الأصلي، وتلك العلاقات الاجتماعية والخدمات المتوفرة في هذه المناطق الجديدة قد لا تف بمحاجات ومتطلبات السكان الأمر الذي يؤدي إلى صراعات ومشكلات في ظل مواجهة الاحتياجات الضرورية، فضلاً عن التميز والتنوع الثقافي لهؤلاء فهم يأتون من مناطق مختلفة ومجتمعات ومهن متميزة الأمر الذي يجعل تحقيق التوازن بين هذه المجموعات وصفات توازنها وتوحيدها مع ظروف المجتمع الجديد مطلباً أساسياً لنجاح مسيرة التنمية واستمرارية

- تعاون المدينة الجديدة ماسينيسا على مستوى طرقها وأرصفتها فهي غير معبدة ومهترئة .
- انتشار التلوث بأنواعه بالمدينة نظرا لسلوكات بعض السكان غير الحضرية بالإضافة إلى انتشار باعة الخضر المتجولين، وعدم تنظيف مخلفاتهم بعد الانتهاء من البيع.
- المدينة تكاد تخلو من التجهيزات الإدارية والخدمات التي تلعب دورا كبيرا في استقرار السكان بها من خلال توفير مناصب عمل داخلها.
- انعدام المساحات العامة وفضاءات لعب الأطفال والمساحات الخضراء مما أثر سلبا على سكان المدينة.
- انعدام التجهيزات الرياضية والثقافية والتي تلعب دور كبير في ضبط سلوكات السكان خاصة الشباب والتي من شأنها أن تساهم في مكافحة الآفات الاجتماعية وتفاد مشكلات العزلة وخلق بؤر التوتر الاجتماعي، والتي قد تجعل المدن الاجتماعية فضاء للعزلة والاغتراب.
- تعاني المدينة من نقص خطوط النقل والمواصلات، فهي لا تتوفر إلا على خطين هما الخروب ومدينة قسنطينة، هذا الوضع جعل السكان يتجهون إلى النقل غير الرسمي.
- تشهد المدينة غياب شبه تام لمؤسسات المجتمع المدني والتي تلعب دور كبير في نقل مشاكل وانشغالات السكان إلى المسؤولين.
- انعدام المساحات العامة وفضاءات لعب الأطفال والمساحات الخضراء مما أثر سلبا على سكان المدينة وهي نفسها النتيجة التي توصلت إليها دراسة مفيدة بوقرين وجمال علقمة في دراستها الموسومة "بمجال لعب الأطفال في المدن الجديدة بين التخطيط والواقع"، وذلك من خلال تجاهل البعد الإنساني في المدينة الجديدة علي منجلي الأمر أثر على شخصيتها التي تحولت تدريجيا إلى مجرد مراقدة فاقدة للحركة، وتحول المجالات العمومية كالرصيف، الطريق، مداخل العمارات ومواقف السيارات إلى مجالات يلعب فيها الأطفال مما يعكس تهميش احتياجات الأطفال في هيكلة المجال الحضري.

ريفية، فإنه من الضروري العمل على تشكيل نسيج اجتماعي متجانس ذا طبيعة متميزة في تلك المناطق الجديدة، وذلك أنه يجب الحفاظ على الخصائص الاجتماعية الأصلية للسكان الجدد في وجه المادية والفردية التي تسود المجتمعات الحضرية الكبرى (أبو قرين، 2020، ص 87).

يرتبط وجود مدينة جديدة بالضرورة بتوفير مجتمع جديد مبني على أسس تخطيطية شاملة فهو نموذج للمجتمع المحلي ينشأ وفق خطة محددة تستهدف توطيد عناصر بشرية بعد تهجيرها من بيئتها الأصلية إلى البيئة المحلية الجديدة، مع توفير كافة أساليب ومتطلبات العيش وخلق بيئة اجتماعية تتفاعل فيها من أجل إقامة علاقات اجتماعية جديدة للتكيف والاستقرار، لكن بقيت المناهج القديمة للتخطيط هي السائدة بالموازاة مع تغييب العنصر البشري في العملية التصميمية ما أظهر مؤشر هيمنة عمرانية أكثر ضراوة من حركية الإنسان.

2.5 عدم كفاية الخدمات ونقص في المرافق:

إن توفر الخدمات يعدّ من عوامل جذب السكان إلى المدن الجديدة، فالإسراع في إكمال البنية الاقتصادية لها يساعد في توطيد واستقرار السكان فيها، ومن أمثلة عدم كفاية الخدمات نقص أو عدم توفر الخدمات الصحية، نقص أو عدم توفر خدمات النقل، الازدحام، التلوث، الضجيج... الخ (عوي، روايح، 2019، ص 78).

ومن بين المدن الجديدة التي تعاني من مجموعة من النقائص والمشاكل المدينة الجديدة ماسينيسا بقسنطينة فمن خلال الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثتين ياسمينه بغريش وأمينه مسلمي رصد مجموعة من المشكلات باستطلاع مجال هذه المدينة الجديدة وهي كالاتي (بغريش، مسلمي، 2019، ص 31، 31):

- افتقاد النسيج العمراني لهذه المدينة للمسة الجمالية وغياب التناسق وتفشي المظاهر التي يقوم بها السكان كال تغيير العشوائى لواجهات العمارات وانتشار الممارسات السلبية، نشر الملابس، الصوف، الكسكس، تربية الحيوانات... الخ، ما أدى إلى تفشي مظاهر ترفيف المدينة.

التخطيط الحضري، لتفادي مواقع تساعد على تنامي السلوكات الاجتماعية الخطيرة في المجال الحضري للمدن الجديدة (عسّاسي، بن مشيرح، سامعي، 2020، ص 6، 4).

وقد أخذ العنف في مدينة علي المنجلي صورا وأشكالا متعددة تنصدها قضايا الاعتداء على الممتلكات قضايا الاعتداء على الأشخاص، الجريمة المنظمة، العنف الجسدي، قضايا الاختطاف والاعتصاب، العنف الأسري (مشري، 2015، ص 208، 209)، وما ينجر عن هذه السلوكات العنيفة والمنحرفة من آثار خطيرة على المجتمع والأسرة.

ويعود العنف في هذه المدينة الجديدة "علي منجلي" إلى عدّة أسباب منها تجمع ذهنيات مختلفة من شأنه أن يخلق صراعات تؤدي إلى ممارسة السلوك العنيف، فالمجتمع الجديد بالمدينة الجديدة (تنتشر فيه الطبقية) هو مجتمع طبقي، حيث تضم المدينة الجديدة مجموعة من الأبنية السكنية المختلفة في صيغها وأنماطها حيث تضم أصحاب السكن الفردي، عمارات بصيغة السكن الترقوي والتساهمي والاجتماعي، وهذا ما يعكس الاختلاف في الطبقة التي ينتمي إليها الأفراد وأسره ممن يشغلون هذه السكنات، وبالتالي فالاختلاف بين السكان حتى من حيث المنشأ والتركيب والذهنيات وكذلك المهنة، فتجمع ذهنيات مختلفة من شأنه أن يخلق الصراعات التي تؤدي إلى ممارسة السلوك العنيف وتعرض على ممارسته، كذلك الفوارق الاجتماعية تؤدي إلى حدوث انزلاقات، فضلا عن تطور مفهوم العروضية بشكل سلمي وتدعيمها بهاجس الزعامة وحب السيطرة والتي تأخذ شكل صراعات وأعمال عنف خطيرة ثم الانقطاع والعزلة، فضلا عن حالة عدم التجاوب والتوافق والتكيف مع السكن العمودي "العمارات" وخاصة الفئة الهشة من السكان والتي يمثلها الأفراد الذين تم ترحيلهم من الأحياء القصديرية، ويتجسد عدم التكيف من خلال رفض دفع أعباء الكراء ومختلف الفواتير وإلقاء المسؤولية التكفل على عاتق الدولة... الخ (عبد الرؤوف مشري، 2017، الصفحات 207-209).

فالعنف الذي تشهده هذه المدينة الجديدة "علي منجلي" كان نتيجة حتمية لسياسة عشوائية غير مدروسة، فكيف للدولة أن

كما أن المجالات الخارجية مهمشة لا تؤدي الدور الوظيفي المنوط بها فلهيئات المشرفة على انجاز المشاريع السكنية لم تلتزم بتوفير مجالات خاصة بالأطفال، إذ بقيت مسألة وضعها كخيار ثانوي جرى التخلي عنه بسهولة في أغلب الأحياء، وركزت في الغالب على تجهيز المرافق السكنية، التعليمية وكذا الصحية مع هيكلية المجال العمومي ليستجيب لحاجات الكبار كالطرق في حين لم تولي أهمية لمجالات التسلية والترفيه سواء بالنسبة للكبار أو الصغار (بوقبرين، علقمة، 2019، ص 46، 47)، فمجالات لعب الأطفال في الوحدة الجوارية رقم 07 وباعتبارها القلب النبض للمدينة لا تطابق الواقع المعاش فمعظم تلك المجالات لا تؤدي الدور الوظيفي المسطر لها، كما كشفت الدراسة أن الأطفال وعائلاتهم غير راضين عن مجالات اللعب حيث أنّ هذه الأخيرة تعاني من انعدام التهيئة والتدهور وإهمال من طرف السلطات المعنية، إلى جانب غياب لجان الحي ونقص الوعي لدى السكان، كل هذا أدى إلى حرمان الأطفال من اللعب (بوقبرين، علقمة، 2019، ص 49).

5.3 إنتشار ظاهرة العنف وبكل أشكاله:

يعد موضوع العنف في المدن الجديدة من الظواهر الباثولوجية التي تعاني منها وتشهد زيادة في حدتها ومثالنا على ذلك مدينة علي منجلي بقسنطينة فهي واحدة من المدن الجديدة التي لجأت إليها الجزائر سريعا لفك الخناق عن المدينة الأم قسنطينة، حيث تعرف الآن ورغم انتهاء كل مخططاتها الحضرية عدّة مشاكل على صعيد النقل والسكن والتجارة وغير ذلك، وسبب ذلك كان الاستعجال في دفع التخطيط الحضري نحو التنفيذ، دون وضع آليات دقيقة لتقييم المنتج التخطيطي النهائي ما قبل الإنجاز والشغور والاستخدام الإنساني مما انعكس سلبا على الرفاه المنشود للمواطنين، وخلق مشكلا حقيقيا يتمثل في مواقع تستقطب الأفعال والسلوكات العنيفة والإجرامية حيث كان بالإمكان تفاديه لو تم تحليل المخططات الحضرية باستخدام آلية حاسوبية ناجعة تتمثل في خريطة الرؤية المنبثقة من نظرية التركيب المجالي بناء على مقارنة التركيب المجالي الحاسوبي في شقها البصري والتي من شأنها الكشف عن مواقع الزلزل في

تحديث في نظام الحياة الاجتماعية وتغيير نظام اجتماعي إلى نظام اجتماعي آخر، وظهور سلوك بشري جديد يتصادم بالثقافة السائدة وتكلس جماعة إنسانية حول ثقافتهم لفترات زمنية طويلة لموجة ثقافة ما، كل هذا مثالا حيا للتلوث الاجتماعي والذي يدخل المجتمعات دون إذن مسبق ويجعل هناك تحولات في النظام الاجتماعي يخلق في مجمله انفلات وتمرد على الثقافة والأعراف الاجتماعية في المجتمع (عبد الهادي، 2018، د ص)

خاتمة:

من خلال ما سبق تعرف الجزائر توسعا حضريا كبيرا أدى إلى إحداث اختلالات حضرية وأزمات خانقة خاصة على مستوى المدن الكبرى، حيث كان الاتجاه إلى سياسة المدن الجديدة كبديل استراتيجي وحضري لتخفيف من حدة هذه الضغوطات من جهة، ولتلبية الاحتياجات المتزايدة للزيادة السكانية وتوجيه التحضر نحو مناطق جديدة من جهة أخرى، والتي كانت نتاجا لمجموعة من العوامل تصدرها العوامل السوسيو حضرية لتحقيق التوازن والانسجام في المنظمة الحضرية الجزائرية وإزالة الاختلالات، واستغلال الموارد الموجودة بالأقاليم الجديدة للنهوض بالتنمية الاقتصادية و توفير بيئة حضرية صحية وسليمة للسكان.

انطلاقا من قراءتنا لواقع بعض المدن الجديدة في الجزائر فهي تعرف مشكلات حضرية على مستوى مجالها وخاصة في الجانب الاجتماعي والثقافي، وذلك من خلال السلوكات المتبعة فيها والتي تؤثر على موفولوجية المدينة من جهة والعلاقات بين السكان من جهة أخرى، ويعود ذلك إلى عدم مراعاة الجانب الاجتماعي والثقافي والعلاقات الجوية في ترحيل السكان، مما أدى إلى انعدام التكيف وانتشار العنف الانحراف، التلوث التغيير العشوائي لواجهات العمارات، وانتشار السلوكات اللاحضرية والسلبية واللامبالية التجارة الفوضوية... الخ الأمر الذي أدى إلى تريفها.

كذلك نقص الخدمات والمرافق والتجهيزات الخدمية الإدارية والرياضية الثقافية، غياب مؤسسات المجتمع المدني ولجان

تجمع بين أحياء شعبية تاريخها حافل بأعمال العنف داخل وحدة جوارية واحدة، وتضم في كنفها أفراد ذوي سوابق عدلية الأمر الذي أثر سلبا على استقرار الأسر وسلامتها، حيث تعرف الظاهرة راجا سريعا وتأخذ منحى تصاعدي داخل النسيج العمراني الجديد، وبالتالي لجوء الأفراد إلى استخدام الشبايك الحديدية والأبواب المصفحة، وانتظار الأولياء لأبنائهم أمام أبواب المدارس، المحلات تغلق في ساعات متقدمة كلها مظاهر تدل على غياب الأمن داخل وحدات المدينة الجديدة ولاحتواء الوضع لجأت السلطات إلى استحداث مراكز أمن جديدة كمحاولة منها لبث الاستقرار والأمن (مشري، 2015، ص 210).

إن الخلل والاضطراب في مكونات المدينة الجديدة يشير إلى حالة انهيار البناء الثقافي، وهي تظهر بشكل خاص عند انحلال الروابط بين المعايير والأهداف الثقافية وبين قدرات الأفراد الاجتماعية على القيام بسلوك شق معها، فعملية التحديث تتسبب في إيجاد مجتمع معتل بمعنى أن الهياكل الاجتماعية لا تسيطر على الهياكل التقنية (العبادي، 1990، ص 115) إن انتشار مظاهر العنف والانحراف وغيره في المدن الجديدة يمكن أن يعكس لنا صور التلوث الاجتماعي والذي يتجسد في أي تغيير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الاجتماعية والتي لن تستطيع البيئة استجابة وتحمله ويؤدي إلى حدوث خلل وعدم اتزانها وحدوث آثار سلبية ضارة تستدعي مواجهتها من قبل جميع النظم الاجتماعية في المجتمع (بورزق، 2015، ص 103)، ويحدث التلوث الاجتماعي بالتدخل البشري الذي يحمل ملوثات اجتماعية لخلق تغييرات ليست محمودة في النظام الاجتماعي مما يتسبب في اختلالات وأكثرها أنه يخل بالتوازن الاجتماعي في نسيج المجتمع (عماش، 2014)

فالوحدات الملوثة تعمل من خلال عمل تغييرات غير مرغوب فيها داخل التقاليد والعادات والأعراف الاجتماعية والنظام الاجتماعي بشكل عام على أن سبب دخول هذه الوحدات الملوثة هو صناعة بشرية في أغلب الأحيان، فنقل ثقافة اجتماعية من مكان إلى مكان آخر من خلال البشر وإدخال

- عمر حمادة، مصطفى، (2001)، المدن الجديدة دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية، مصر، دار المعرفة الجامعية.
- فهيمي، محمد سيد، (2005)، المجتمعات الجديدة بين التنمية والعشوائية، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث.
- مصطفى، أحمد مريم، عبد الرحمان، عبد الله محمد (2001)، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- معروف، جمال فلاح، (2016)، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، عمان، دار دجلة للنشر والتوزيع.
- أنصر، سعاد، عيكل، أم الخير، (2003)، آليات التوسع العمراني وإشكالية العقار الحضري في مدينة باتنة، مهندس دولة تهيئة حضرية، قسم علوم الأرض، جامعة باتنة 1.
- كتاف، كريمة، (2013)، مفهوم المدن الجديدة من خلال القانون رقم 08/02، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- كسيرة، عبد القادر، (2004)، إشكالية المدن الجديدة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- بقرش، يسمينة، مسلمي، أمينة، (2019)، سياسة التخطيط الحضري وانعكاساتها على واقع المدينة الجزائرية، المدينة الجديدة ماسينيسا بقسنطينة نموذجا، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، م 2، ع 7؛
- بورزق، نوار، (2015)، مشكلة التلوث البيئي رؤية علم اجتماعية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة عنابة الجزائر، ع 16
- بوقبرين، مفيدة، علقمة، جمال، (2019)، مجال لعب الأطفال في المدن الجديدة بين التخطيط والواقع حالة الوحدة الجوارية رقم 7 بالمدينة الجديدة علي المنجلي، مجلة العمارة وبيئة الطفل، جامعة باتنة 1، الجزائر ص ص 33.51؛
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2002)، قوانين خاصة بالتعمير، ع 5؛
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (2006)، المادة 8، المادة 5 من القانون 06/06 المؤرخ في 20/02/2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ع 15؛

الأحيان وهذا ما أثر سلبا على أسلوب حياة القاطنين بها، فضلا عن تجاهل مرافق أساسية لمجالات الراحة والتسلية ولعب الأطفال مما أثر على الدور الوظيفي المنوط بها وتحول فضاءات أخرى من مجالها لأداء هذه الوظائف.

إن عملية التوسع الحضري في ضوء سياسة المدن الجديدة تعدّ من أهم التحديات التي تواجهها الجزائر للمحافظة على الهوية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، وللهوض بمثل هذه المناطق أو إقامة أخرى لا بد من تدارك النقائص ومراعاة الخصوصيات الاجتماعية والثقافية وذلك بالاعتماد على جميع المختصين في المجال الاجتماعي والثقافي والتاريخي لإيجاد خطط تنموية تتناسب مع واقع هذا المجتمع وتضمن تراثه التاريخي والثقافي والمعماري لأنها تعكس هويته وبكل عناصرها، مع العمل على جعلها مدن جديدة ومستدامة في آن واحد وفي إطار متكامل متعدد الأبعاد بما فيها الحضرية البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية والبشرية وذلك في إطار متفاعل يتسم بالضبط والترشيد للموارد.

قائمة المراجع:

- أبوقرين، عنتر عبد العال، (2020)، مدخل إلى التخطيط الحضري، الدمام، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.
- تيجاني، بشير (2000)، التحضر والتهيئة العمرانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- جابر، محمد مدحت، (2003)، جغرافية العمران الريفي والحضري، ط 1، القاهرة، د ذ د ن.
- الحوات، علي (1990)، التخطيط الحضري، د. ذ. ب، دار الجماهير للنشر.
- رحمان، الشريف، (1995)، الجزائر غدا، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- الرواص، بدر الدين، النادي، زهير (2020)، المدن الجديدة بالمغرب بين متطلبات التنمية واكراهات التهيئة الحضرية، كتاب جماعي بعنوان ديناميات وأشكال تنظيم المجالات الترابية نماذج ومقاربات، المركز الوطني للدراسات والأبحاث الجغرافية والتنمية، صفرو، منشورات شبكة تنمية القراء .

- ديب، بلقاسم، (2009)، البيئة العمرانية الجديدة والمرض الاجتماعي في المدينة الجزائرية، مجلة دمشق، م25، ع1، 2؛
- رشيد، السعيد، فلاح، كريمة، (2020)، المدن الجديدة وإشكالية الفعل التنموي في الجزائر حالة المدينة الجديدة على منجلي قسنطينة، مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م12، ع1؛
- العبادي، عبد الله، (1990)، قضايا التنمية في بلدان الخليج العربي منظور نقدي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع140؛
- عبد الهادي، لقاء، (2018)، التلوث الاجتماعي في البيئة الحضرية دراسة اجتماعية تحليلية في المجتمع العراقي، كلية التربية للبنات، جامعة القادسية، د ذ ع.
- عثمان، أسامة إسماعيل (2009)، المدن الجديدة في محافظة البصرة دراسة في التخطيط الحضري، مجلة آداب البصرة، كلية الآداب جامعة البصرة، ع48؛
- عسائي، عبد الحليم، بن مشيرح، جمعة، سامعي رشيدة، (2020)، خريطة الرؤية الحاسوبية مقارنة إستشرافية للتخطيط الحضري لمستقبل المدن الجديدة دراسة حالة المدينة الجديدة علي منجلي بقسنطينة، مجلة العمارة وبيئة الطفل، م5، ع1، ص ص 11، 4؛
- عوفي، مصطفى، روابح، سناء، (2019)، المدن الجديدة حلم الأمس أزمة المستقبل، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية الاجتماعية، م11، ع1، ص ص 80، 69؛
- مشري، عبد الرؤوف، (2015)، العنف في المدن الجديدة وتداعياته على استقرار الأسرة المدينة الجديدة علي منجلي نموذجاً، مجلة الدراسات، جامعة قسنطينة، ع7، ص ص 212، 119؛
- نوري، إدريس، (2016-2017)، محاضرات سوسولوجيا الرباط الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، الجزائر.
- Achaibou younsi, Souad, (2009), des villes métropolisation durable comme logique de construction de l' espace métropolisation d'Algérie, urbain développement durable, édition CRASC.
- Deutsch, j (1997), villes et développement durable, édition CE grène, paris, 1997.
- Dris, nacima, (2001), la ville mouvementé, espace, public, centralité, mémoire urbaine à Alger, l'harmattan, paris.
- Remy, j, (1992), la ville vers une nouvelle définition, édition harmattan, paris, 1992.
- عفيفي، أحمد كمال (2016)، نظريات في تخطيط المدن، كلية الهندسة، جامعة الأزهر الشريف، -swideg: http:// geography.blogspot.com ، 4 أكتوبر 2016، تاريخ الدخول 20 جوان 2021.
- عماش، غازي (2014)، نحو دراسة متعمقة للتلوث الاجتماعي، صحيفة الصدى الالكترونية ، http://www.slaati.com/2014/.../188915.html ،
- فريق موقع بوابة علم الاجتماع (2020)، نظريات تخطيط المدن، http://www.b-sociology.com ، 29 يونيو 2020، تاريخ الدخول 20 جوان 2021.
- المدن الجديدة في الجزائر، -tele: http:// ens_univkhenchela.dz ، تاريخ الدخول 08/27 2021.
- نغم حيدر (2021)، نظريات تخطيط المدن وروادها حول العالم - عالم مدني،
- http:// www.alammadani.com ، 13 جوان 2021، تاريخ الدخول 20 أكتوبر 2021.